هدف فصل «التربية» عن «التعليم العالي» .. التركيز على الوزارتين

محمد الفارس: خطة العودة للدراسة الجامعية تتضمن التعليم المدمج

قال وزير النفط ووزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس إن خطة العودة للدراسة في الجامعات والكليات تتضمن التعليم المدمج وهو التعليم عن بعد مع التعليم التقليدي لاسيما في الكليات التي لا تسمح بتواجد عدد كبير من الطلبة داخل قاعتها.

وأوضح الدكتور الفارس في بيان صحفي أمس أن الهدف من فصل وزارة التربية عن وزارة التعليم العالي بحقيبتين منفصلتين كان للتركيز على الوزارتين لإعطاء دافع رفع المستوى في العمل لكل من وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وذلك لإعطاء المزيد من التركيز والمرونة.

وبين أن وزارة التعليم العالي تضم كل مخرجات وخريجي الثانوية العامة وتبعية الجامعات الحكومية والخاصة ومعاهد الفنون والموسيقى والمسرح.

وأضاف أن (التعليم العالي) تركز على منظومتين هما التعليم الداخلي بالإضافة الى البعثات الخارجية مشيرا إلى أن الوزير يشرف على جهاز الاعتماد الاكاديمي الذي يقيم الجامعات فضلا عن مجلس الجامعات.

وأفاد أن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية لها أثر رئيسي في جامعة الكويت منها أن التعيين لكافة المناصب لن يكون الا بعد تنفيذ القانون مبينا «أن القانون يحتوي مثالب تحتاج لتعديل لأننا نطمح للأفضل».

وأشار إلى أن «من حسنات القانون الجديد انه أعطى مرونة أكثر للجامعات الحكومية في الاستقلالية والجانب الإداري والجانب المالي كالاستشارات».

وعن تصنيف جامعة الكويت في المؤشرات الدولية قال الفارس «أنا ابن جامعة الكويت» ونحن نريد تمكين الجامعة في كل الجوانب للوصول الى مستوى الجامعات المرموقة.

ولفت إلى «أنه يجب أن تكون هناك سياسة فيما يتعلق بالتعليم العالي ومنها اندماج مجلسي الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ومعهد الأبحاث وتنسيق كامل فيما بينهما لنقل وتوحيد الأفكار والاهداف».

وحول خطة البعثات للسنة المقبلة أعلن الفارس وجود خطتين داخلية وخارجية والهدف منهما موائمة خطط الابتعاث لسوق العمل وهذا جزء من برنامج عمل الحكومة.

وقال «أنا مساءل أمام الحكومة في تقديم خطة متكاملة لموائمة الابتعاث مع متطلبات سوق العمل» لافتا الى أن القطاعين الحكومي والخاص بحاجة الى مخرجات تتناسب مع تطور منشآتهم.

وبشأن قرار التعليم العالي فيما يخص قبول بعثة كل من يتقدم بأوراقه من جامعة معتمدة بتخصص طبي في البعثات الحكومية أوضح الفارس أن «هذا القرار للتخصصات الطبية لأن تجربة كورونا علمتنا كثير من الأمور ومنها ضرورة دعم المنظومة الصحية في توفير كل التخصصات التي يحتاجونها من طبيب وممرض وطبيب التخدير والعناية المركزة حتى ضرورة وجود أطباء بيطريين لان السوق يحتاج لمثل هذا التخصص».

وبين أن على الشباب البحث عن تخصصات يحتاجها سوق العمل مشيرا إلى أنه سيكون هناك ربط مع الجامعات الخاصة أو البعثات في فتح بعض التخصصات ومنها إدارة المستشفيات وعلى الطالب أن يكون واعيا للتخصصات المطلوبة في سوق العمل او المتكدسة في دور التوظيف.

وأشار إلى أن سوق العمل يتحكم بالمخرجات وذلك لوجود كادر مالي لخريجي الهندسة فمن الطبيعي أن يذهب الطالب لهذا التخصص مؤكدا ضرورة تقنين ابتعاث المهندسين «ولذلك أوقفنا ابتعاث الهندسة الميكانيكية وتقنين هندسة البترول الى نسبة 10 بالمئة من العدد السابق الذي كان يبتعث للدراسة».

وأعلن عن وجود تخصصات هندسية نادرة منها هندسة المعادن والسلامة والبيئة لافتا إلى أنه «في الإعلان الأخير لمؤسسة البترول الكويتية عن تخصص علم المواد والمعادن وتخصص هندسة السلامة لم يتقدم أحد لهذا التخصص وذلك لعدم وجود خريجين في البلاد».

وذكر أن هناك تنسيق مع ديوان الخدمة لتعريف التوصيف الوظيفي لكثير من مخرجات التعليم في الهندسة داخل منظومة ديوان الخدمة المدنية موضحا أن التركيز في الفترة المقبلة سيكون لموائمة سوق العمل.

وبين الفارس أن من فوائد جائحة (كورونا) في تطوير التعليم كان التعليم عن بعد وهو أداة ليست جديدة وكان مطبقا في جامعة الكويت وكثير من أعضاء هيئة التدريس سيستخدمونه مستقبلا حتى في ظروف التعليم التقليدي.

وأشار إلى مخاطبة جامعة الكويت والجامعات الخاصة ومعهد الفنون الموسيقية والمسرحية بكتب رسمية لتقديم خططهم بشأن عودة الدراسة.

وعن انتقال جامعة الكويت لموقعها الجديد في الشدادية قال «اتخذ القرار في النقل الكلي للموقع وهناك أفكار لمواقع الجامعة في كيفان والشويخ والخالدية والجابرية بحيث تكون الأخيرة جامعة طبية منفصلة».

وحول موضوع الشهادات المزورة ذكر الفارس أن المزور بالشهادة ارتكب جناية ويطبق عليه القانون وجميع حالات التزوير يتم التعامل معها من قبل وزارة التعليم العالي بالإحالة الى جهات الاختصاص.

وأضاف أنه بوجود جهاز الاعتماد الاكاديمي وجودة التعليم وهو جهاز يقوم باعتماد الجامعات المميزة والمرموقة فإن الشهادات المعتمدة في الثمان سنوات الماضية هي شهادات مميزة موضحا «أن الشهادة المزورة يتم التعامل معها عن طريق المكاتب الثقافية أما الوهمية فتم القضاء عليها».

د. محمد الفارس

«الكويتية للإغاثة» توزع 6 آلاف سلة غذائية في 8 محافظات يمنية

إعداد السلال لتوزيعها على المحتاجين

عدن – «كونا»: دشنت الجمعية الكويتية للاغاثة مشروع توزيع ستة آلاف سلة غذائية للأسر الأكثر فقرا واحتياجا في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن وسبع محافظات أخرى ضمن حزمة إغاثية أوسع تشمل توزيع 24 ألف سلة غذائية.

وأعرب وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمني صالح محمود في تصريح لـ «كونا» خلال فعالية التدشين عن بالغ الشكر والتقدير لدولة الكويت أميرا وحكومة وشعبا على دعمهم السخي والدائم للشعب اليمني في مختلف المجالات.

وأشار إلى أن دعم الكويت لليمن «ليس وليد اللحظة ولكنه دعم نوعي مستمر منذ عقود وفي مختلف المجالات» مؤكدا أن الجهود الإنسانية الكويتية تكثفت خلال السنوات الأخيرة لإغاثة الفئات المتضررة من الحرب. وأوضح أن الجمعية الكويتية للاغاثة «كانت على مدى سنوات شريكا فاعلا في تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة والمستدامة واسهمت في تخفيف معاناة آلاف الأسر في مختلف المحافظات وخلق فرص عمل جديدة إلى جانب الإسهام في المشاريع التنموية».

من جانبه قال نائب مدير مكتب الجمعية الكويتية للإغاثة في اليمن عادل باعشن في تصريح مماثل لوكالة «كونا» إن هذا المشروع الذي ينفذ عبر «جمعية الحكمة اليمانية» هو جزء من مشروع أوسع يشمل توزيع 24 ألف سلة غذائية عبر عدد من الشركاء المحلين.

وأضاف بأن هذا المشروع الذي يأتي ضمن حملة «الكويت بجانبكم» المستمرة منذ ست سنوات والذي يشمل معظم المحافظات اليمنية ويستهدف الفئات التي تعاني في شهر رمضان الكريم من الأسر الأقل دخلا وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال أن هذا الدعم سيساهم بشكل ملحوظ في تحسين الوضع الإقتصادي للفئات المستهدفة وتخفيف الأعباء المعيشية بصفة مؤقتة.

بدوره أوضح مدير «جمعية الحكمة فرع عدن» محمد عبدالواسع في تصريح لـ«كونا» أن هذا المشروع يشمل تقديم سلة غذائية متكاملة من تسعة أصناف أساسية إلى ستة آلاف أسرة في 8 محافظات يمنية.

وأشاد بالدعم الإنساني والتنموي السخي الذي تقدمه دولة الكويت للشعب اليمني ووقوفها الدائم بجانب اليمنيين معربا عن تقديره الكبير للجمعية الكويتية للاغاثة ومكتبها في اليمن على دعمها الدائم وتدخلاتها الإنسانية والإغاثية والتنموية في ظل هذه الظروف القاسية التي يمر بها اليمن.

تتمات

المجلس على صفيح

ضرورة أن يصعد سمو رئيس مجلس الوزراء المنصة، ليناقش الاستجوابات المقدمة إليه، رغم صدور قرار سابق من مجلس الأمة بتأجيل الاستجوابات الموجهة لسموه، إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني، ذكرت مصادر مطلعة أن المجلس «على صفيح ساخن»، وكل الخيارات مفتوحة، في ظل الوضع القائم حاليا، والذي يحول دون استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأشارت المصادر كذلك إلى أن وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح مستمر في عمله، ولم يقدم استقالته، موضحة أنه سيناقش استجوابه إذا سارت الأمور طبيعية.

من جهة أخرى عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء، حيث شرح وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل حمود الصباح لمجلس الوزراء في مستهل أعماله آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بجائحة كورونا وذلك في ظل استمرار انتشار الوباء وارتفاع أعداد الوفيات والمصابين عالمياً، كما أحاط المجلس علماً بالوضع الصحي في البلاد من واقع الإحصاءات التي تشير إلى أن عدد الإصابات اليومية بلغت منذ بداية الجائحة وحتى تاريخه أكثر من 266 ألف حالة إصابة وبلغ عدد حالات الشفاء أكثر من 250 ألف حالة بنسبة 93،6% ولله الحمد، وشرح للمجلس كذلك الإجراءات الوقائية الجاري اتخاذها للحد من انتشار العدوى في البلاد من خلال تنفيذ خطة التطعيم في البلاد باستخدام لقاحي «فايزر - بيونتك، واسترازينيكا»، حيث تم إتمام تطعيم عدد مليون و88 ألف تقريباً وذلك سعياً للوصول للمناعة المجتمعية المنشودة.

وقد دعا مجلس الوزراء جميع المواطنين والمقيمين لتجسيد التعاون المأمول بمواصلة الالتزام بالإرشادات الصحية والاقبال على أخذ اللقاح لمحاصرة هذا الوباء والقضاء عليه، كما عبر عن شكره وتقديره للجهود الجبارة المبذولة من قبل وزارة الصحة ممثلة بكافة الأطباء والطاقم الطبي المساعد والكوادر المساندة، لاحتواء انتشار الفيروس داخل البلاد واتخاذ كلالاحتياطات الوقائية اللازمة التي تتطلبها مثل هذه الظروف، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، سائلاً الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها وأن يدفع هذا البلاء عن البشرية جمعاء.

من جانب آخر، اطلع مجلس الوزراء على توصية لجنة الشئون القانونية بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960، والذي يهدف إلى المعاقبة بالحبس أو بغرامة، لكل من يهدد شخصاً بإنزال ضرراً أياً كان بنفسه أو بسمعته أو بماله، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه لصاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

ثم اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة، بشأن مشروع مرسوم بشأن تجميد رصيد الإجازات الدورية عن عامي 2020، 2021 للموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية، ومشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 140 لسنة 2003 بالترخيص بإنشاء كلية خاصة للدراسات العليا فرع لمدرسة ماسترخت لإدارة الأعمال في مملكة هولندا باسم «مدرسة ماسترخت لإدارة الأعمال – الكويت»، ومشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم «304» لسنة 2005 بالترخيص بإنشاء جامعة الشرق الأوسط الأمريكية، ومشروع مرسوم بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم «312» لسنة 2005 بالترخيص بإنشاء كلية تكنولوجيا الطيران، ومشروع مرسوم بالموافقة على اتفاقية التعاون في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية سيراليون، ومشروع مرسوم بالموافقة لسموه على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروعات المراسيم ورفعها لصاحب السمو الأمير.

من جانب آخر تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن نسبة الأولوية المقررة للمنتج الوطني في المشتريات الحكومية، بعد تعديل القانون رقم «49» لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة بالقانون رقم «74» لسنة 2019، وقرر مجلس الوزراء تكليف الجهاز المركزي للمناقصات العامة بالتنسيق مع الجهات المعنية لدراسة الموضوع من كل جوانبه القانونية والاقتصادية، وصولاً إلى وضع التصورات والآليات والأدوات القانونية اللازمة التي من شأنها المحافظة على مصلحة المنتج الكويتي وعدم الإخلال بالالتزامات الخليجية.

كما أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية اللجنة بشأن رؤية واستراتيجية الإدارة العامة للطيران المدني بدولة الكويت، على أن تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة بما يضمن رفع كفاءة التشغيل وجودة الخدمات المقدمة في مطار الكويت الدولي إلى المستويات العالمية وخلق فرص عمل للشباب الكويتي وتحقيق إيرادات مالية للدولة.

من جانب آخر، عبر مجلس الوزراء عن بالغ القلق والأسف إزاء الوضع الصحي المتدهور في جمهورية الهند الصديقة، جراء انتشار السلالة الجديدة المتحورة من فيروس كورونا، والتي أسفرت عن زيادة معدلات الوفيات والإصابات بشكل كبير وبأرقام قياسية جاوزت مئات الآلاف جراء نقص الأوكسجين في المستشفيات.

وانطلاقاً من علاقات الصداقة المتميزة القائمة بين دولة الكويت وجمهورية الهند، وحرصاً من دولة الكويت على تخفيف المعاناة على الشعب الهندي الصديق إزاء هذه الكارثة الصحية، فقد قرر مجلس الوزراء إرسال أوكسجين ومكونات إغاثية أخرى إلى جمهورية الهند بصورة عاجلة، تضامناً مع الشعب الهندي الصديق وتقديراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها الأصدقاء في الهند.

في سياق آخر أعلن النائب أسامة الشاهين أنه تقدم وعدد من النواب باقتراح بقانون لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وعقد جلسات خاصة تعرض فيها الحكومة مبررات القرارات المتعلقة بالحظر الكلي أو الجزئي على المجلس.

وأوضح الشاهين أن الاقتراح الذي تقدم به مع كل من النواب د.عبدالعزيز الصقعبي ومبارك الحجرف وخالد العتيبي ود. حمد المطر، يقضي بعقد جلسة خاصة في اقرب يوم ثلاثاء، بعد أي قرار للحكومة بحظر التجول أو التنقل أو كليا كان أو جزئيا، وصحيا كان أو وبائيا أو أمنيا أو بسبب كوارث عامة، وأن تعرض الحكومة أسباب هذا القرار.

أضاف أن الاقتراح يسري حتى في حالة تمديد أو تجديد قرارات الحظر ويجب أن تعرض الحكومة على البرلمان أسباب القرار.

وبين الشاهين أن تقييد الحريات العامة والحريات الفردية يجب أن يخضع لأقصى درجات المراجعة والتدقيق البرلماني والشعبي لضمان عدم إساءة استغلال هذا التقييد والضوابط والاشتراطات من قبل الحكومة أو أي مسؤول فيها.

وأكد أن مجلس الأمة ينوب عن الشعب ويمثل الأمة ومن واجبه الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، ولذلك تقدم بهذا الاقتراح بقانون لتقييد وتسبيب وعرض قرارات الحظر سواء الجزئي او الكلي على البرلمان.

«الكاراكال» دخلت

أن هذه الطائرات ستكون نواة العمل في مشروع الطيران العمودي، الذي يمكن الحرس الوطني من القيام بدوره، في إسناد أجهزة الدولة من خلال نقل القوات والبحث والانقاذ والإخلاء الطبي».

وأشار إلى حرص «الحرس» على إلحاق أفضل العناصر البشرية بأعرق الأكاديميات للدراسة ونيل الخبرة العملية حتى أصبحوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة.

وتقدم بالشكر لجميع منتسبي الحرس الوطني وفي مقدمتهم منتسبو جناح الطيران العمودي لجهودهم في تشغيل الطيران العمودي في منظومة الحرس العسكرية والأمنية ببنيته التحتية وعناصره البشرية لتنفيذ المهام المخطط لها متمنيا للجميع التوفيق والنجاح.

من جانبه أكد المعاون للعمليات والتدريب في الحرس الوطني اللواء الركن فالح شجاع وفق البيان، أن مشروع الطيران العمودي أحد المشاريع الحيوية التي أثمرت عنها الخطة الاستراتيجية الثانية للحرس الوطني «2020».

أضاف شجاع أن المشروع رأى النور من كل المحاور المتمثلة في الطائرات والقوى البشرية والبنية التحتية والتنظيم الفني والإداري.

وذكر أن فكرة مشروع الطيران العمودي تزامنت مع مشروع توسعة معسكر «سمو الشيخ سالم العلي الصباح» وإنشاء القاعدة الجوية التي أطلق عليها اسم سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، ليكون اسمها قاعدة «الشيخ مشعل الأحمد الجوية»، وذلك تقديرا لبصمات وإنجازات سموه في مسيرة الحرس الوطني.

من جهته أوضح آمر جناح الطيران في الحرس الوطني العقيد مهندس محمد عبد العزيز بحسب البيان، أن مشروع الطيران العمودي رأى النور بفضل الدعم اللا محدود من القيادة العليا للحرس الوطني والتعاون الكبير من الأخوة في القوة الجوية بوزارة الدفاع الذين كان لهم دورا مهما في كل مراحل المشروع انتهاء باستلام الطائرات.

ولفت عبد العزيز إلى أن مهام مشروع الطيران العمودي بالحرس الوطني تتلخص في نقل القوات خصوصا مع توسع الحرس الوطني في مواقعه وزيادة عدد القوات وهو ما يتطلب مرونة في الحركة وسرعة في الوصول للمدى الأبعد.

أضاف أن من مهام المشروع إيجاد وسيلة سريعة لإسناد القوات في وزارتي الدفاع والداخلية إلى جانب البحث والإنقاذ لمساعدة قوة الإطفاء العام وإدارة الدفاع المدني في وزارة الداخلية في حالات الطوارئ والكوارث والقيام بالإخلاء الطبي للاسراع بإنقاذ المصابين وحفظ الأرواح.

وكان في استقبال الطائرات وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي، والمعاون للعمليات والتدريب اللواء الركن فالح شجاع ومساعد آمر القوة الجوية بالجيش الكويتي العميد ركن طيار بندر المزين، وآمر قاعدة «علي السالم» الجوية العميد ركن طيار مبارك القحطاني.

«الجنايات»: الحبس

وكان الجهات الأمنية قد أحالت حاكم المطيري إلى النيابة العامة، على خلفية التسريبات التي نشرت له مع الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

وأوضحت أن هناك أكثر من تهمة وُجهت إلى المطيري، من بينها بث أخبار كاذبة، ونسبتها للمقام السامي.

المقدسيون يحتفلون

السلطات الإسرائيلية على وصول المصلين بحرية إلى المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة.

وطالبت في البيان المجتمع الدولي، بضرورة التحرك السريع مع السلطات الإسرائيلية القوة القائمة بالاحتلال، للكف عن التعرض للشعب الفلسطيني الشقيق والتقيد بإلتزاماتها وفق القانون الدولي.

من جهة أخرى دعا المجلس الوطني الفلسطيني، البرلمانات العالمية، إلى تحمّل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية بإعلان مواقف صريحة إزاء الجرائم الإسرائيلية المتكررة واستهداف المدنيين العزل في مدينة القدس، مطالبا بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وأوضح المجلس الوطني، أن الانتهاكات والقمع الوحشي جاء بعد حملات تحريض عنصرية من جماعات إرهابية استيطانية كمنظمة لاهافا ضد المواطنين المقدسيين، بحماية جيش وشرطة الاحتلال.

جاء ذلك خلال رسائل بعث بها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، إلى برلمانات عالمية، أطلعهم خلالها على اعتداءات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بحق أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة ومحيط المسجد الأقصى المبارك

وبيّن المجلس الوطني في رسائل متطابقة أرسلها لرؤساء الاتحادات والجمعيات البرلمانية في العالم، ورؤساء برلمانات نوعية في قارات العالم، أن قوات الاحتلال والمستوطنين صعّدوا من عدوانهم على المصلين ومقدساتهم وعلى المدنيين الفلسطينيين منذ بداية شهر رمضان المبارك، ونكلوا بهم، وهاجموا منازلهم وممتلكاتهم الأخرى، ما أدى لإصابة نحو 140 مواطنا، واعتقال 100 آخرين.

وأشار إلى أن استمرار إسرائيل في تنفيذ مخططها بالتطهير العرقي للمقدسيين وتهجيرهم من ممتلكاتهم في الشيخ جراح، والبستان وبطن الهوى في بلدة سلوان، انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن الدولي خاصة قرار «2334» لعام 2016.

ودعا المجلس الى إرسال رسائل واضحة الى الاحتلال بأن انتهاكاته الإجرامية تغذي العنف والكراهية، وتجر المنطقة الى حرب دينية، في ظل الاستهداف المباشر والمساس الصارخ بالأماكن والمعتقدات الدينية.

وأكد المجلس الوطني على ضرورة تفعيل مبدأ المساءلة وإنزال العقوبات وعدم الإفلات منها، كفيل بردع الاحتلال، وقال: إن الحل الجذري لوقف الجرائم يكون بإنهاء الاحتلال عن أراضي دولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس

إلى ذلك تجتمع القيادة الفلسطينية الخميس المقبل، مع ترجيحات بأن الهدف من الاجتماع هو تأجيل الانتخابات الفلسطينية «إلى أجل غير مسمى»؛ أي إلغاؤها عمليا قبل الجمعة، وهو موعد بدء الدعاية الانتخابية للقوائم المرشحة للمجلس التشريعي، فيما يرى مسؤولون فلسطينيون أن عقد الانتخابات التشريعية سيكون «معجزة» لو حدث.